أثر الشمول المالي فى تحقيق السعادة الاقتصادية - حالة الدول العربية -

د. أحمد العيسوي
مدرس الاقتصاد المنتدب - جامعة بنها

المقدمة:

فى الآونة الأخيرة، حظت قضايا تعزيز الشمول المالي أهمية كبيرة لدى مختلف دول العالم خاصة بعد الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨م، وتمثل ذلك فى التزام حكومات دول العالم بتحقيق الشمول المالي من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كل فئات المجتمع الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح، بالإضافة إلى حث مزودي الخدمات المالية على توفير خدمات متنوعة بتكلفة منخفضة.

ووراء هذ الاهتمام: الإدراك بأن تحقيق السعادة الاقتصادية تتطلب فتح كل قنوات المشاركة الاقتصادية وتمكين أصحاب الموارد والدخول المنخفضة من التمتع بما توفره الخدمات المالية والمصرفية من فرص للتمويل والاستثمار والتشغيل.

وتأسيساً لذلك أدرك قادة مجموعة الـ٢٠ خلال عام ٢٠١٠م- أهمية الشمول المالي وقاموا بتأييده كدعامة أساسية فى جدول أعمال التنمية العالمية، حيث تم تأسيس رابطة باسم (Global Partnership For Financial Inclusion GPFI) وذلك لوضع خطة عمل متعددة السنوات لتطبيق الشمول المالي من خلال دعوة مجموعة من خبراء الشمول المالي وخمس هيئات دولية قائمة على وضع المعايير الدولية للبدء فى تكثيف العمل على تطبيق الشمول المالي.

وتشير التقارير الدولية، أن الدول العربية تُعد المنطقة الوحيدة فى العالم ازدادت فيها حدة الفقر والجوع والبطالة خاصة منذ عام ٢٠١٠م، بجانب محدودية مستويات الصحة والتعليم، لذلك أضحى اهتمام تلك الدول بتوسيع نطاق الشمول المالي، لمالها تأثير إيجابي على نمو الناتج الإجمالي وفرص العمل فى الاقتصاد الرسمي

حسب بعض الدراسات والتقارير من خلال تمكين بعض الأفراد بالمشاركة فى الدورة الاقتصادية، وكذلك زيادة الدخل فى الأجل الطويل من خلال زيادة الاستثمار المدرّة للدخل، وتنويع مصادره؛ الأمر الذي يُسهم فى الوصول إلى السعادة الاقتصادية.

مشكلة الدراسة

استنادا لما سبق تتلخص إشكالية هذه الدراسة فى الإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

- ما أثر الشمول المالي فى تحقيق السعادة الاقتصادية للدول العربية؟
- الأسئلة الفرعية
- يندرج تحت الإشكالية الرئيسية التساؤلات الفرعية التالية:
- ما واقع الشمول المالي فى الدول العربية؟
- ما أهمية ومؤشرات السعادة الاقتصادية؟
- هل هناك علاقة بين الشمول المالي والسعادة الاقتصادية؟
- ما المتطلبات المطلوب توافرها فى الشمول المالي للوصول إلى السعادة الاقتصادية بالدول العربية؟

أهداف الدراسة

بناء على الإشكالية السابقة، يمكن تحديد أهداف الدراسة على النّحو التالي:

- التعرف على الشمول المالي وأبعاده.
- إبراز الدور المحوري الذي تقوم به الدول العربية فى تسريع الشمول المالي؛ من خلال سدّ فجوات العرض والطلب على المنتجات المالية فى اقتصادات تلك الدول العربية.
- إبراز آليات تطوير الشمول المالي، والارتقاء فى سبيل الوصول إلى السعادة الاقتصادية.

أهمية الدراسة

تكمّن أهمية هذه الدراسة فى النقاط الآتية:

- تزايد اهتمام الجهات المسؤولة بالشمول المالي الذي أصبح شعار العديد من البنوك المركزية ووزارات المالية فى اقتصادات الدول العربية.

- بروز تحدّيات بالغة تواجه القطاع المالي العربي الذي يتطلّب منه الإسهام فى مواجهة المشكلات الناتجة عن الفقر والبطالة وانخفاض معدلات النمو، من خلال معالجة الاستبعاد المالي وامداد المواطنين مالياً، وجعل الفرصة أمامهم للوصول إلى النظم المالية التي تضمن للدول العربية وصولهم إلى السعادة الاقتصادية.
- نُدرة البحوث والدراسات العلمية التي تتناول الشمول المالي وعلاقتها بالسعادة الاقتصادية.

فروض الدراسة

فى ضوء إشكالية الدراسة وأهدافه: سوف تعمل هذه الورقة على التأكُد من صحة الفروض التالية:

- وجود علاقة سلبية بين الظروف الأمنية، وودائع المواطنين وبين السعادة الاقتصادية فى الدول العربية.
- وجود علاقة إيجابية قوية بين متغيرات الشمول المالي وبين السعادة الاقتصادية فى الدول العربية، والتي تمثلت فى (عدد نقاط البيع، عدد أجهزة الصراف الآلي، وعدد بطاقات الائتمان).

منهج الدراسة :

تعتمد الدراسة على الآتي:

- المنهجين الوصفي والاستقرائي: وذلك من خلال الرجوع إلى مختلف الأدبيات والتطبيقات ذات الصِلة بالمشكلة محل الدراسة ثم تحليلها لاستخلاص النتائج والوصول إلى الاقتراحات.
- المنهج التحليلي: وذلك بصياغة نموذج قياسي يهدف إلى قياس أثر الشمول المالي على السعادة الاقتصادية فى الدول العربية.

حدود الدراسة:

- الحدود الزمانية : تتناول الدراسة الفترة من عام (٢٠١٥-٢٠١٧م).
- الحدود المكانية: الدول العربية.

خطة الدراسة:

سوف أبرز أساسيات الشمول المالي فى اقتصاد الدول العربية ودوره فى الوصول إلى السعادة الاقتصادية لتلك الدول: وعليه ستعالج هذه الورقة البحثية المحاور التالية:

- المبحث الأول: واقع الشمول المالي فى الدول العربية.
- المبحث الثاني: واقع السعادة الاقتصادية فى الدول العربية.
- المبحث الثالث: أثر الشمول المالي فى تحقيق السعادة الاقتصادية للدول العربية
- وتنتهي الدراسة بعرض أهمّ النتائج والتوصيات التي يُمكن تقديمها لمن يهمه الأمر فى هذا الموضوع.

المبحث الأول

واقع الشمول المالي فى الدول العربية

فى ضوء تزايد اهتمام العالم بالشمول المالي فى الفترة الأخيرة؛ ارتأى للباحث التعرف على تاريخه، ثم مفهومه وأهميته وأهدافه ثم آثاره الإيجابية والتحديات التي تقابل تحقيقه فى الدول العربية، وأخيراً واقعه فى الدول العربية.

وبناءً عليه يتناول الباحث المبحث الأول فى مطلبين كالآتي:

- المطلب الأول: ماهية الشمول المالي؟
- المطلب الثاني: واقع الشمول المالي فى الدول العربية.

المطلب الأول

ماهية الشمول المالي

نشأة الشمول المالي

لقد ظهر مصطلح الشمول المالي لأول مرة فى عام ١٩٩٣م فى دراسة لـ "Lishon and Zerfet" عن الخدمات المالية فى جنوب شرق إنجلترا، تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعلياً للخدمات المصرفية.

وخلال تسعينيات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالعصوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع فى الوصول إلى الخدمات المصرفية .

وفى عام ١٩٩٩م؛ استخدم مصطلح "الشمول المالي" لأول مرة بشكل واسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة.(١)

وفى نهاية عام ٢٠٠٧م؛ ازداد الاهتمام الدولي فى أعقاب الأزمة المالية العالمية، وازداد التوجه العالمي نحو تحقيق الشمول المالي من خلال سياسات وإجراءات تتخذها الجهات النقدية فى الدول تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول الخدمات المالية لكل فئات المجتمع، وتمكينهم من استخدام كل المنتجات المالية وتوفيرها بتكاليف منخفضة.

وفى عام ٢٠٠٨م؛ تم إنشاء التحالف الدولي للشمول المالي الذي يُعد أول شبكة دولية للتعلم من تجارب الدول فى مجال الشمول المالي، ويضم عدد ٩٤ دولة من الدول العربية ممثلة فى ١٩٩منظمة تنقسم ما بين وزارات مالية وبنوك مركزية.(٢)

وفى عام ٢٠٠٩م؛ عُقد أول مؤتمر سنوي للتحالف الدولي للشمول المالي بدولة كينيا ثم عُقد بعد ذلك فى كل من إندونيسيا، المكسيك، جنوب أفريقيا، ماليزيا، موزمبيق، وأخيراً جمهورية مصر العربية، متمثلة وظيفة ذلك التحالف فى تطوير الأدوات المستخدمة لتطبيق الشمول المالي وتبادل الخبرات الفنية والعملية بين الدول الأعضاء ومساعدتها فى صياغة السياسات والاستراتيجيات الإصلاحية وآليات التطبيق بالإضافة إلى إعداد الزيارات التعليمية فى نفس المجال(٣).

(١) سمير عبد الله، الشمول المالي فى فلسطين، معهد أبحاث الدراسات الفلسطينية، فلسطين، ٢٠١٦م، ص ٥١.

(٢) أحمد سرور، منى حجازي، تزايد الدور...كيف لمصر أن تحقق الشمول المالي؟ جمهورية مصر العربية، ٢٠١٧م، متاح على الرابط التالي:

http:// elbdil-pss.org/author/ahmed-mona

(٣) المرجع السابق.

٢) تعريف الشمول المالي

تناولت عدة جهات تعريف الشمول المالي كالآتي:

الشمول المالي حسب منظمة (OECD): بأنه العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصولإلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالسعر المعقول والشكل الكافي وتوسيع نطاق استخدام هذه المنتجات من خلال شرائح المجتمع المتنوعة بتطبيق مناهج تضم التوعية والتثقيف المالي من أجل تعزيز الرفاهية المالية والاندماج الاجتماعي والاقتصادي.

الشمول المالي حسب البنك الدولي : يعنى أن الأفراد والمنظمات يستطيعون الحصول على منتجات مالية مُفيدة وبأسعار معقولة تُلبي رغبات المعاملات والمدفوعات والادخار والتأمين التي يتم تقديمها بوسيلة مستدامة[١].

كما يُعرف بأنه: " إتاحة وتوسيع قاعدة الخدمات والمنتجات المالية الرسمية لفئات المجتمع المختلفة بأسعار مقبولة وبطريقة عادلة تتميز بالشفافية.

كما يُعرف بأنه: مفهوم يهدف إلى تعميم الخدمات المالية والمصرفية على العدد الأكبر من الأفراد والمنظمات، خاصةً فئات المجتمع المُهمشة من ذوي الدخل المحدود، وذلك من خلال القنوات الرسمية وابتكار خدمات مالية مُلائمة وبتكاليف منافسة وعادلة، لتفادي لجوء تلك الفئات إلى القنوات والوسائل غير الرسمية مرتفعة التكاليف والتي لا تخضع للرقابة والإشراف[٢].

ويُعرف الباحث الشمول المالي بأنه: حصول كل من المواطنين والمنظمات على خدمات مالية مُتكاملة جيدة بتكاليف منخفضة وبشكل مناسب، من خلال تطبيق الأساليب المتقدمة التي صُممت خصوصاً لذلك.

٣) أهمية الشمول المالي

تكمُن أهمية الشمول المالي فى الآتي:

تعزيز الاستقرار المالي: حيث أثبتت الكثير من الدراسات بأن هناك علاقة وثيقة

---

(١) مركز المشروعات الدولية الخاصة، سلسلة التحول نحو اقتصاد غير نقدي، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، غرفة التجارة الأمريكية ، واشنطن،٢٠١٧م ، ص٦.

(٢) رشيد بوعافية، واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي فى الدول العربية، بحث منشور ، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، ع(٨١)،٢٠١٨م ، ص٧.

بين الشمول المالي والاستقرار المالي، إذ يهدف الشمول المالي إلى حصول كافة أفراد المجتمع على الخدماتية الرسمية بتكاليف منخفضة ومن خلال قنوات رسمية[١].

تعزيز المنافسة بين المنظمات المالية: وذلك من خلال تنويع المنتجات والاهتمام بجودتها لجذب الكثير من المواطنين والمعاملات وتقنين بعض القنوات غير الرسمية.[٢]

٤) هدف الشمول المالي

يهدف الشمول المالي إلى الآتي:

١. تحسين فرص وصول الخدمات المالية إلى أكبر فئة فى المجتمع سواء أفراد أو منظمات.

٢. جذب المستبعدين إلى النظام المالي الرسمي من خلال تقديم كل الخدمات المالية (المدخرات – التحويلات المالية- الائتمان) .[٣]

٥) الآثار الإيجابية للشمول المالي

تُشير الكثير من الإحصائيات إلى أن أكثر من ٢,٥ بليون شخص ليس لديهم أي حساب بنكي أو يستخدمون أي من الخدمات البنكية، كما تُشير الإحصائيات إيل أن أكثر من ٤١٪ من البالغين فى الدول العربية لديهم حسابات بنكية، وأن ٤٦٪ من الرجال لديهم حسابات بنكية فى مقابل ٣٧٪ من النساء فى تلك الدول.

وللشمول المالي عدد من الإيجابيات؛ من أهمها الآتي:

حماية المدخرات: حيث إن أغلب مدخرات الفقراء مبالغ صغيرة داخلة فى إطار قوانين البنك المركزي فى حماية الودائع عند خسارة البنك أو إفلاسه، بالإضافة إلى أن المبالغ المودعة فى البنوك تكون محمية من السرقات والكوارث الطبيعية التي تحدث لو تم هدم المنازل الآلية للسقوط التي يقطنها الفقراء[٤].

---

(١) فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي فى الدول العربية. العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي. تقرير منشور، صندوق النقد العربي، ٢٠١٧م، ص ٣.

(٢) بنك الجزائر. الشمول المالي، تقرير منشور. ٢٠١٧م. ص١

(٣) د/ أحمد فؤاد خليل. آليات الشمول المالي نحو الوصول للخدمات المالية، بحث منشور، مجلة الدراسات المالية المصرفية. ج(٢٣). ع(٢)، ٢٠١٥م، ص ٧.

(٤) بهنار على القرة. الشمول المالي : دولة قطر انموذجا. بحث منشور . مجلة الإدارة والقيادة الإسلامية. ج(٢) . ع(١)، ٢٠١٧م . ص ٣٧.

التنمية الاجتماعية؛ والتي تُعرف بأنها "تعزيز مجتمع مستدام يليق بكرامة الفرد من خلال تمكين الفئات المهمشة من الرجال والنساء للاضطلاع بمهمتها فى تنمية المجتمع". هذا المفهوم يُشير إلى تأثير الاستقلال المالي للأقل حظاً وللأفراد المهمشين فى الدول على التنمية الشاملة للمجتمع.

المساهمة فى رفع الظروف المالية الصعبة وتحسين مستويات معيشة الفقراء منخفضة التكاليف؛ الأمر الذي يؤدي إلى زيادة النشاط الاقتصادي وتوفير فرص عمل للأسر الريفية، مما يكون له تأثير إيجابي على الاقتصاد.[١]

٦) تحديات الشمول المالي

بالرغم من تحقيق العديد من الآثار الإيجابية للشمول المالي إلا أن يقابل تحقيقه الكثير من التحديات التي تعوق تحقيقه من أهمها ما يلي:

- عدم توافر البنية التحتية اللازمة للتوسع نحو الشمول المالي.
- عدم تهيئة البيئة التنظيمية والقانونية والرقابية المواتية.

السياسات الخاطئة وخاصةً فى المجال الزراعي:

هناك دول تتمتع بالاستقرار السياسي، إلا أن السياسات الإصلاحية الاقتصادية أو الزراعية لا تحل المشاكل الموجودة بل تُساعد فى وجود مشاكل أخرى، لذلك لابد من إجراء عملية إصلاح جديدة فى إطار المعلومات والكيانات الحديثة ومعرفة ما يحتاجه المواطنين بالفعل ، وليس ما ترغبه السياسة أو الاقتصاديون، حيث جنت السياسات الخاطئة ترك الزراعة والهجرة إلى المدينة للبحث عن مصدر رزق آخر[٢].

الأزمة المالية العالمية :

أسهمت بشكل أساسي فى تراجع معدل المساعدات المقدمة إلى الدول الفقيرة ومن بينها المساعدة فى الوصول إلى التمويل وأدت إلى حذر المؤسسات المالية والمستثمرين فى ما يخص قدرة العملاء على رد القروض مما زاد من صعوبة حصول الفقراء على السيولة من خلال البنوك[٣].

(1) H R Khan: Financial inclusion and financial stability: are they two sides of the same coin Address by Shri H R Khan, Deputy Governor of the Reserve Bank of India, at BANCO , 2011, organized by the Indian Bankers Association and Indian Overseas Bank, Chennai,

(٢) بهنار على القرة، الشمول المالي : دولة قطر أنموذجا، مرجع سابق ٢٣.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٤.

الفساد:

حيث يؤثر الفساد بشكل كبير على الاقتصاد الرسمي، فهو يرفع من معدلات عدم الكفاءة الخاصة بالنفقات ،إلى جانب تأثيره سلبا على الاستثمارات ورأس المال البشري، مما يؤثر بشكل سلبي على كل من الإنتاج والإنتاجية.

المطلب الثاني

واقع الشمول المالي فى الدول العربية

قبل التعرف على واقع الشمول المالي للدول العربية لابد من التعرف فى البداية على المؤشر العالمي للشمول المالي الذي يصدره البنك الدولي فيما يلي:

أولاً: مؤشر قياس للشمول المالي

تجدر الإشارة: يُصدر البنك الدولي المؤشر العالمي للشمول المالي كل ثلاث سنوات عن أكثر من ١٤٤ دولة، حيث أصدر التقرير الأول فى عام ٢٠١١م، ثم عام ٢٠١٤م، وأخيراً فى عام ٢٠١٨م ، ويشمل هذا المؤشر عدد من المتغيرات التي تقيس مستوى الشمول المالي فى الدول وتتمثل فى الآتي[١]:

استخدام الحسابات المصرفية: ويتم قياسها بنسبة الأفراد الذين لديهم حسابات مصرفية: ويتمثل فى نسب البالغين الذين لديهم حسابات مصرفية فى المنظمات المالية، وعدد المعاملات(الإيداع والسحب)، وطريقة الوصول إلى الحسابات المصرفية (مثل أجهزة الصراف الآلي، فروع البنك)، ويُعد من أهم المتغيرات التي تقيس الشمول المالي .

الادخار: ويتم قياسه بالنسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال العام السابق باستخدام المؤسسات المالية الرسمية(مثل البنوك، ومكاتب البريد والصرافة، وغيرها) ، وهي نفس النسبة باستخدام مؤسسة توفير غير رسمية، أو أي فرد خارج الأسرة، والنسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بالادخار فى أي وسيله غير المذكورة.

الاقتراض: النسبة المئوية للبالغين الذى أخذوا قروضا فى العام السابق من مؤسسة مالية رسمية وهي نفس النسبة من مصادر تقليدية غير رسمية.

المدفوعات: النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حسابا رسميا لأخذ الأجور أو المدفوعات الحكومية فى العام السابق، والنسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا رسميا لأخذ أو إرسال الأموالإلى أفراد الأسرة الذين يعيشون فى أماكن أخرى خلال العام السابق، وكذلك النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول لدفع فواتير أو إرسال أو تلقي أموال فى السنة السابقة.

(١) أ/جلال الدين بن رجب ، احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي فى الدول العربية . تقرير منشور . صندوق النقد العربي ٢٠١٨م . ص ٥-٨.

التأمين: النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بعمل تأمين للحياة وكذلك النسبة المئوية للبالغين الذين يعملون فى الزراعة والغابات، أو صيد الأسماك ويقومون بتأمين أنشطتهم ضد الكوارث الطبيعية.

ثانيا: واقع الشمول المالي فى الدول العربية

يتسم الوضع المالي للدول العربية بأن مجتمعاتها مُشابهه فى الآتي[1]:

فئة الشباب: تُشكل بها نسبة عالية من إجمالي عدد السكان، وتعد هذه الفئة هي القوة الدافعة للمجتمع والمحرك الأساسي لعوامل النمو وأيضاً تحقيق معادلتي البقاء والاستقرار للمجتمعات، إلا أن تلك الفئة تُعاني بشكل أساسي من معوقات أساسية تحول دون استفادتهم من الخدمات المالية بالقطاع المالي، فلا يملك الشباب الأقل من سن الثامنة عشر من عمره لا يملك حسابات مصرفية خاصة بهم، الأمر الذي يُساعدهم على الادخار حتى ولو اضطروا إلى الخروج لسوق العمل فى الاقتصاد غير الرسمي.

فئة المرأة: فهي تُعاني من تفاوت كبير فيما يتعلق بالوصول المالي عن الرجل بمعدل يتجاوز ٥٠٪ على الأقل.

مشكلة التمويل المناسب: تعاني الدول العربية من مشكلة التمويل المناسب خاصة بالنسبة للصناعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر حيث يُمثل غياب تماثل المعلوم حاجزاً كبيراً أمام مجموعات المستفيدين سواء من الأفراد أو المنظمات من الحصول على التمويل اللازم.

وبالأرقام يُمكن توضيح الفروق الواسعة بين الدول العربية فيما يتعلق بالشمول المالي فى عام ٢٠١٦م، يُمكن تلخيصها فى الجدول التالي:

(1) Arab Monetary Fund, CGAP, Financial Inclusion Measurement in the Arab World, Working Paper, CGAP, 2017, P: 2.

جدول رقم (١)

الدول	المجموع	الذكور	الإناث
دول ذات معدلات شمول مالي مرتفعة			
الإمارات العربية المتحدة	٨٣,٢	٨٩,٨	٦٦,٣
البحرين	٨١,٩	٩٠,٢	٦٦,٧
عمان	٧٣,٦	٨٣,٧	٦٣,٥
الكويت	٧٢,٩	٧٩,٣	٦٤,٠
السعودية	٦٩,٤	٧٥,٣	٦١,١
قطر	٦٥,٨	٦٨,٦	٦١,٦
دول ذات شمول مالي متوسطة			
الجزائر	٥٠,٥	٦٠,٩	٤٠,١
لبنان	٤٦,٩	٦٢,٤	٣٢,٩
المغرب	٣٩,١	٥٢,٤	٢٦,٧
تونس	٢٧,٣	٣٤,١	٢٠,٥
الأردن	٢٥,٠	٣٣,٣	١٥,٥
فلسطين	٢٤,٢	٢٧,٣	٢١,٢
دول ذات شمول مالي منخفضة			
موريتانيا	٢٠,٤	٢٢,٢	١٨,٨
السودان	١٥,٣	٢٠,٢	١٠,٠
مصر	١٣,٧	١٨,٠	٩,٢
جيبوتي	١٢,٣	١٦,٦	٨,٨
العراق	١١,٠	١٤,٦	٧,٤
الصومال	٧,٩	٩,٦	٦,٠
اليمن	٦,٤	١١,٤	١,٧

المصدر: الشمول المالي حاجة عربية للحد من الفقر، تقرير منشور مجلة اتحاد المصارف العربية (٤٣٩)، اتحاد المصارف العربية، ٢٠١٧م، ص ١٣.

ويتضح من الجدول السابق؛ بأن مجموعة الدول العربية حققت شمول مالي ولكن بنسب متفاوتة والتي تم يُمكن تقسمها إلى ثلاث مجموعات كالآتي:

المجموعة الأولي: دول ذات معدلات شمول مالي مرتفعة: وتشمل دول مجلس التعاون الخليجي الستة، وكانت الإمارات العربية المتحدة أعلى النسب ثم البحرين ثم الكويت بنحو (٨٣,٢٪)، (٨١,٩٪)، (٧٢,٩٪) على التوالي.

المجموعة الثانية: دول ذات معدلات شمول مالي متوسطة ؛ وتشمل كلا من الأردن، ولبنان، وفلسطين، ودول المغرب (الجزائر وتونس والمغرب) بنسب تتراوح ما بين (٢٤-٦٢٪)و(٥٠,٥٪) فى الجزائر(٤٦,٩٪) بلبنان و (٢٧,٣٪) بتونس، و(٢٥٪) بالأردن.

المجموعة الثالثة: دول ذات معدلات شمول مالي منخفضة: وتشمل كلا من (مصر، العراق واليمن) بنحو (١٣,٧٪)، (١١٪) و(٦,٤٪) على التوالي.

المبحث الثاني

واقع السعادة الاقتصادية

فى الآونة الأخيرة؛ حازت السعادة الاقتصادية على اهتمام كبير، وأصبح قياسها نشاطاً أساسياً فى مجال السياسة العامة من الجهات الحكومية فى كل أنحاء العالم، الأمر الذي أسهم فى إدراجها فى الكثير من دساتير حكومات الدول العربية، كما دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى تبني السعادة بوصفها منهجا شاملا نحو التنمية، إلى جانب دعوتها باتخاذ كل الإجراءات التي تُسهم فى تحقيقها.

وفى هذا الإطار؛ يتناول الباحث السعادة الاقتصادية فى مطلبين كالآتي:

المطلب الأول: ماهية السعادة الاقتصادية؟

المطلب الثاني: تقرير السعادة الاقتصادية (معايير، شروط).

المطلب الأول

ماهية السعادة الاقتصادية

تاريخ السعادة الاقتصادية

يرجع مفهوم السعادة الاقتصادية منذ زمن بعيد؛ منذ تشييد علم الاقتصاد على يد الكلاسيكيين فى رؤيتهم لمفهوم السعادة على منفعة استخدام السلع والخدمات فأصبحت المنفعة مرادفا للسعاة الاقتصادية[١].

ففي عام ١٦٥٥م؛ قام "Thomas Pelty" فى إنجلترا بتقدير برفاهية الدول فى نطاق مقياس ما يعرف بـ"قدرة المملكة المتحدة على فرض الضرائب على البضائع والمنتجات المتنوعة".

فى نهاية القرن التاسع عشر؛ أصبح مركز اهتمام الاقتصاد البريطاني التجارة وعالم الأموال بدلاً من التصنيع، ويندرج تحت هذا المفهوم بأن كل شيء يمكن المتاجرة به وتمثيله فى عملية مالية- يُعد جزءا من الرفاهية القومية وذلك لأنهم اعتبروا السعادة الاقتصادية شيئا يتم إنتاجه وشراؤه.[٢]

وفى ثلاثينات القرن العشرين قامت وزارة المالية الأمريكية تحت رئاسة "Hoover Administration" بتكليف من "Simon Kuznets" بإنشاء نظام متجانس لموازنة الولايات المتحدة الأمريكية، وكان ، مما أدى إلى ظهور النموذج الأول المعروف باسم الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، إلا أن مثل هذه المؤشرات لا تعكس درجة رفاهية المجتمع ، مما أدى إلى تقديم "Keynes" إضافة جديدة إلى عالم الاقتصاد، وهي زيادة نشاط الدولة فى دعم الاقتصاد، مما أدى إلى ظهور بيانات عمليات جديدة على مستوى الدولة.

بنهاية الحرب العالمية الثانية استقرت مفاهيم "GDP"، أصبح هذا المصطلح هو تعبير مدلول يدل على رفاهية الدولة وسعادتها.[٣]

(1) Frey.Brunos, Stutzer.Alois, The Economics of Happiness, World Economics, Vol.3, No, 1, January-March 2002, pp.1, 2

(2) Ostanza R. and Sutton P. Global estimates of market and non-market values derived from nighttime satellite imagery, land cover and ecosystem service valuation, Ecological Economics, 2000, 41, 509–527.

(3) Oswald A.J,Happiness and economic performance, Economic Journal, 1997,107, 1815–1831

فى عام ١٩٧٤م؛ وجد الأستاذ بجامعة "ساوث كاليفورنيا "ريتشارد إيسترلاين" فى دراسة توضح بأن زيادة دخل المواطنين لن يجعلهم أكثر سعادة، بل يرتبط الأمر بشكل أكبر بالعلاقة بين نمو الدخل والرضا [١].

وفى عام ٢٠١٢م؛ واستكمالا لأبحاثه، كشفت دراسة نشرها " الأستاذ" أيضاً توضح أن رضا الصينيين عن إصلاحات "دينج" فى بداية الانتعاش الاقتصادي قد تضاءل قبل أن يرتفع مجددا مع تسارع النمو ؛ إلا أن هذا يعني أن المال ليس عاملاً مهماً فى السعادة، حيث وُجد أن انخفاض الدخل يؤثر سلباً على الرفاهية ومن ثمَّ مستوى الرضا، لذلك فإن كلاً من البطالة والأمراض اللذين يؤثران سلباً على الدخل وبالتالي يسببوا الحزن والميل إلى الاكتئاب.

تعريف السعادة الاقتصادية

اختلفت المفاهيم نحو تعريف السعادة ؛نظراً لاعتمادها على الكثير من المقاييس التي تختلف من فرد إلى آخر، فضلاً عن اختلاف الثقافات ، فنجد من اهتم بالجانب التفاعلي للسعادة، ومنهم من اهتم بالجانب المعرفي، ومن المعروف السعادة هي الشعور بالرضا والإشباع وطمأنينة النفس وتحقيق الذات، ومن ثمَّ فإن أساس علم الاقتصاد هو تحقيق السعادة للأفراد [٢].

وعلى هذا يُمكن تعريف السعادة الاقتصادية: بأنها تقدير عقلي لنوعية الحياة التي يعيشها الفرد ككل، ويطلق على هذا ببعد الرضا الشامل عن الحياة، الذي يُمكن تقسيمه إلى الشعور بالرضا فى مجالات محددة كالعمل والصحة والقدرات الذاتية، ويُعد هذا المقياس الأكثر استخداما.

أهمية السعادة الاقتصادية

لقد أوضحت النظريات الحديثة أهمية السعادة الاقتصادية كالآتي:

للسعادة أثر يتجاوز الزيادة فى كل من الدخل والناتج المحلي الإجمالي وهي الهدف النهائي للأفراد والنظام الاقتصادي ككل،

(1) Easterlin R.A,Does economic growth improve the human lot? Some empirical evidence, in: Economic Growth: Essays in Honor of Moses Abramowitz, Academic Press, New York, 1974.

(2) Frey B. S., and A. Stutzer ,"What Can Economists Learn From Happiness Research?" Journal of Economic Literature 40, 2002, 402-435.

كما أوضحت أن الناس الأكثر سعادة هم الأكثر دافعية للعمل وأكثر تحقيقا لمعدلات إنتاج أعلى وأكثر ميلا للمخاطرة بالاستثمار[١].

كما أن السعادة تعمل على زيادة الابتكار.

كما توجد علاقة متبادلة بين النجاح والسعادة، حيث إن النجاح يجعل الأفراد أكثر سعادة وأكثر إيجابية.

كما أثبتت الدراسات الآتي:

هناك آثار صحية للسعادة على الأفراد؛ نظراً لأن الرفاهية الذاتية تُسبب حياة صحية أفضل وارتفاع فى متوسط عمر الفرد.[٢]

كما ترتبط ارتباطا إيجابيا مع التنمية الاقتصادية.[٣]

(1) Mogilner Jennifer, Aaker Sepandar, and D.Kamvar, How Happiness Affects Choice, Journal of Consumer Research, 2012, p.2

(٢) المرجع السابق، ص ٤- ٨.

(3) Tuugi Chuluun, Local Happiness and Firm Behavior: Do Firms in Happy places Invest More?, Loyola University Maryland Carol Graham Brookings institution- Center on Social Economic Dynamics; University of Maryland

المطلب الثاني

تقرير السعادة الاقتصادية

يُعد تقرير السعادة العالمي عام ٢٠١٨م هو التقرير السادس فى سلسة تقرير السعادة العالمي الذى أصبح تقليداً سنوياً ، وشمل التقرير نحو(١٥٥(دولة من مختلف قارات العالم.

وجدير بالذكر؛ أن هذا التقرير ارتكز على مسح شمل (٣٠٠٠) فرد فى أكثر من (١٥٠) دولة، طلب منهم أن يقوموا بتقييم درجة شعورهم بالرضا والسعادة على مقياس من (صفر – ١٠)، وبعد جمع هذه المعطيات قام فريق من الباحثين بتحليلها اعتماداً على المؤشرات سالفة الذكر.

معايير السعادة الاقتصادية

تُعد معايير السعادة هي بمثابة مرآة للسعادة وقد بدأت فكرة وجود عمل دولي لقياس السعادة الاقتصادية وتحديد سياساتها منذ أربعين عاماً لجعل السعادة هدفاً قومياً، وصدر أول تقرير عالمي للسعادة فى ٢ أبريل ٢٠١٢م، وتم تشكيل المجلس الأعلى للسعادة فى بداية ٢٠١٧م، لتيسير وضع سياسات للسعادة فى الدول المهتمة بذلك، وقد حدد التقرير العالمي لصياغة السياسات العالمية للسعادة عام ٢٠١٨م ، ستة معايير للسعادة الاقتصادية من وجهة نظر عملية وضع للسياسات المركزية، وتنقسم تلك المعايير إلى مجموعتين، كالآتي[١]:

المجموعة الأولي؛ وتشمل الآتي:

الصحة: وتأخذ اهتماماً كبيراً فى صياغة السياسات العالمية للسعادة، بمعني وفقاً للتقرير بأن كل دولار أمريكي يتم إنفاقه على الصحة النفسية يُمثل إضافة ٥ ٢ دولار إلى الناتج المحلي الإجمالي، نتيجة وزيادة توظيف أفراد يتمتعون بصحة نفسية جيدة.

التعليم: ويستخدم تدخلات التعليم الإيجابي مؤشرات معتمدة على "السعادة- عدم السعادة – النجاح الأكاديمي" وغيرها من النتائج المرتبطة بذلك.

(١) المجلس العالمي للسعادة ، التقرير العالمي لسياسات السعادة، القمة العالمية للحكومات،٢٠١٨م ، ص ١٢ - ١٨

وتجدر الإشارة: بأن يتم قياس السعادة لدى البالغين باستخدام مؤشر الرضا عن الحياة، أما الأطفال فيتم قياس السعادة لديهم من خلال مؤشر "Epoch" وهو اختصار لكل من (المشاركة، الثبات، والتفاؤل، والترابط ، والسعادة) ، أما البؤس لدى الراشدين فيتم قياسها بواسطة مؤشر" Beck Depression Inventory"، وغيره من المؤشرات المناسبة للمراهقين[١].

العمل: يُبرز التقرير أهمية العمل وربطه بجودة الحياة من خلال منظور عالمي بما فى ذلك تقييمات جودة الحياة والمشاعر الإيجابية والسلبية.

المجموعة الثانية: وتشمل الآتي:

السعادة الشخصية : يتعلق هذا المعيار بالأفراد والأسر كونهم يتأثرون بسياسات السعادة ويعتبرون جهات فاعلة فى خلق السعادة فى مجتمعاتهم، ويركز هذا المعيار خصوصاً على الروابط الاجتماعية ، حيث اتضح أن جودة الروابط الاجتماعية الوثيقة تُحسن مستوى السعادة لدى المُشاركين فيها، بالإضافة إلى أنه يُمكن تحقيق السعادة الشخصية من خلال عدد من السياسات التي تُعزز الروابط الاجتماعية مثل الدعم الاجتماعي من خلال بناء الأحياء والتنمية الحضارية، ومكافحة الفساد... الخ.

المدن : ويتعلق هذا المعيار ب" العالم الذكي" من خلال تقديم دراسة حالة للتقنيات التي تُسهم فى جعل المدن أكثر كفاءة ، وتحسين مستوى جودة الحياة الشخصية لمواطنيها.

المقاييس: وقد عرض التقرير التقدم الذى أحرزته دول عدة فى التحول إلى اعتماد مقاييس جودة الحياة للدول التي تعتبر أشمل من مقاييس الناتج المحلي الإجمالي، وبناء على وصف لسبع حالات دراسية (الإكوادور- فرنسا- إيطاليا- نيوزلندا- إسكتلندا – السويد – المملكة المتحدة)فيما يتعلق بدمج أُطر جودة الحياة فى السياسات يُمكن استنتاج الآتي[٢]:

تم إحراز تقدم كبير فى جدول أعمال قياس جودة الحياة ، وتتخذ العديد من الحكومات خطوات ثابتة لإدخال هذه المقاييس بشكل منتظم فى عملية صناعات

(١) المرجع السابق، ص ٥٠.

(٢) د/ ريهام ممدوح، العلاقة بين الاقتصاد التشاركي والسعادة الاقتصادية ، بحث غير منشور ، المؤتمر السنوي الرابع بعنوان « من النمو الاقتصادي إلى السعادة الاقتصادية » ، كلية العلوم الإدارية – قسم الاقتصاد ، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ٢٠١٨م ، ص ١٤.

القرارات المتعلقة بالسياسات، وهذا يدل على الرغبة فى التركيز بشكل أكبر على العوامل الاجتماعية وزخم جدول أعمال ما وراء الناتج المحلي الإجمال ، سواء من خلال إنشاء وزارة حكومية تركز على جودة الحياة أو سن قوانين متعلقة باستخدام مؤشرات بديلة فى عمليات وضع الموازنة .

تفاوت درجة التركيز على جودة الحياة الشخصية.

مؤشرات السعادة الاقتصادية

مثلما يتطلب تقييم معدلات السعادة وفقاً لعدد من المعايير كما أشرت سابقا إلا أن تلك المعايير وحدها لا تكفي لقياس درجة السعادة بأي مجتمع ، لذلك لابد من الرجوع إلى عدد من المؤشرات تجعل تلك المعايير إجرائية، وأضاف المؤشر عدد من المتغيرات تتمثل فيما يلي[1]:

١. مستوى السعادة أو الرفاهية الذاتية(Subjective well-being)

٢. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(GDP Per Capita).

٣. متوسط العمر الصحي المتوقع (Healthy Life Expectancy-HLE).

٤. الدعم الاجتماعي (Social Support).

٥. التبرع إلى مؤسسات خيرية(Generosity).

٦. إدراك الفساد(Corruption Perception)

فمن خلال تلك المؤشرات يتم تحديد مراحل ودورة سياسة السعادة الاقتصادية والتي تتضمن: وضع جدول الأعمال وتحدي أهداف السياسة العامة، وصياغة السياسة، والتنفيذ، والمراقبة، والتقييم اللاحق[2]

(1) Sachs, J. D., Layard, R., & Hell well, J. World Happiness Report 2018 (No. id: 12761). Statistical Appendix 1 for Chapter

(٢) المرجع السابق. ص ١٩٢.

المبحث الثالث

أثر الشمول المالي فى تحقيق السعادة الاقتصادية للدول العربية

استنادا إلى الدراسات التطبيقية التي تناولت السعادة الاقتصادية التي أثبتت أثر الشمول المالي على نصيب الفرد من الناتج المحلة الإجمالي، وكذلك أثر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على السعادة الاقتصادية، سيوضح الجزء التالي ما سبق أولاً بالأرقام، وترتيب الدول وفقاً لمؤشر السعادة الاقتصادية الراجع إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ثم إيجاد العلاقة بين السعادة الاقتصادية والشمول المالي ومدى تأثير الأخير على السعادة الاقتصادية.

ثم باستخدام النموذج القياسي وتحليله، للتعرف على أثر الشمول المالي على السعادة الاقتصادية اعتمادا على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

المطلب الأول

العلاقة بين الشمول المالي والسعادة الاقتصادية

فى الواقع : تباينت الأسباب حول ترتيب الدول العربية فى تقرير السعادة الاقتصادية؛ لكن من أهم الأسباب ترجع فى ذلك هو زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالي فى بعض الدول والتي أسهمت فى تقدمها بالتقرير، فى مقابل انخفاضه فى دول أخرى الأمر الذى أسهم فى تأخير تلك الدول بالتقرير.

وفيما يلي بالأرقام: توضيح ترتيب دول العالم العربي وفقاً لمؤشر السعادة الاقتصادية العالم لعام ٢٠١٨م.

جدول رقم (٢)

الدولة	المرتبة	النقاط
الإمارات	٢٠	٦,٦٤٨
قطر	٣٥	٦,٣٧٥
السعودية	٣٧	٦,٣٣
الكويت	٣٩	٦,١٠٥
البحرين	٤١	٦,٠٨٧
الجزائر	٥٣	٥,٨٧٢
ليبيا	٦٨	٥,٥٢٥
الأردن	٩٩	٥,٣٦
المغرب	٨٤	٥,٢٥
لبنان	٨٨	٥,٢٢
تونس	١٠٢	٥,٢٢
فلسطين	١٠٣	٤,٨٠
مصر	١٢٢	٤,٧٥
العراق	١١٧	٤,٥٠

المصدر: إعداد الباحث استناد إلى تقرير مؤشر السعادة الاقتصادية

وفيما يلي توضيح هذه الأرقام على الشكل الآتي(شكل رقم (١))

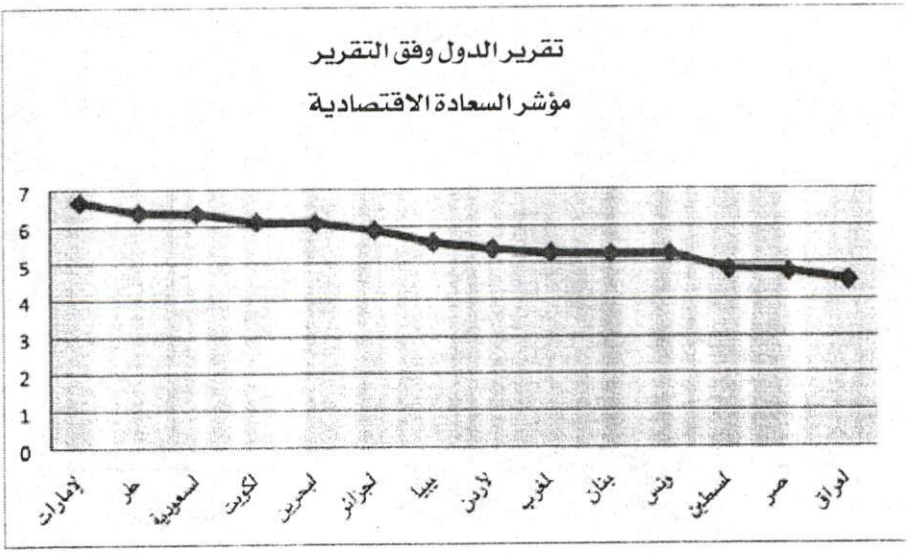

المصدر: إعداد الباحث استنادا إلى تقرير مؤشر السعادة الاقتصادية

ويوضح كل من الجدول والشكل ترتيب الدول العربية وفقاً لمؤشر السعادة الاقتصادية، ونلاحظ بأن دول مجلس التعاون الخليجي (الإمارات، المملكة العربية السعودية، قطر، البحرين..) فيما عدا عمان احتلت المراكز الأولى، وذلك نتيجة ارتفاع متوسط الدخل فى هذه الدول، إلى جانب الاستقرار السياسي والأمني بها ، فى المقابل نجد الدول الأخرى مثل اليمن ، ومصر، وسوريا، العراق احتلت المراكز الأخيرة فى التقرير، وهذا بسبب انخفاض الأمن والأمان بهذه الدول، فضلاً عن انخفاض متوسط الدخل ، ناهيك عن انتشار الفقر والجوع خاصة فى اليمن وسوريا

تأسيساً على ما سبق ؛ يُمكن توضيح كيف يؤثر الشمول المالي من خلال نصيب الفرد من الدخل المحلي الإجمالي كالآتي:

شكل رقم (٢)

الشمول المالى

زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى

يحقق السعادة الاقتصادية

المصدر: إعداد الباحث

المطلب الثاني

تحليل العلاقة بين الشمول المالي والسعادة الاقتصادية

النموذج القياسي المُستخدم فى الدراسة:

لقياس أثر الشمول المالي فى تحقيق السعادة الاقتصادية خلال الفترة من (٢٠١٥-٢٠١٧م)، استخدمت الدراسة النموذج التالي:

$$Hs=C+ {}_{1}+ {}_{2}gdpct + {}_{3}D_1 + {}_{4}NW_t + {}_{5}BR_t + {}_{6}atmt + \mu \quad (1)$$

ويمكن وصف المتغيرات المستخدمة فى النماذج بالآتي:

Hs: مستوي السعادة الاقتصادية.

Gdp: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

Atm: عدد ماكينات الصراف الآلي.

BRt: عدد فروع البنوك.

NWT: عدد العاملين بالبنوك.

D1: متغير يتمثل الأوضاع السياسية: نظرا للتأثير البالغ للأوضاع السياسية والأمنية على تطورات الأوضاع بالدول العربية وخاصة اليمن ، وسوريا، لذلك تم إدراج هذا المتغير حتى يُمكن معرفة مدي تأثير التغيرات السياسية الناتجة عن توتر الوضع السياسي والأمني على السعادة الاقتصادية بالدول العربية. ويأخذ هذا المتغير القيمة (١) للأعوام الغير مستقرة، والقيمة (٠) للأعوام المُستقرة.

أما C: الحد الثابت.

أما μ: الخطأ العشوائي.

ويأخذ اللوغاريتم لطرفي المعادلة رقم (١) لتُصبح المعادلة السابقة على النحو التالي:

$$Log\ Hs=C+ {}_{1}+ {}_{2}log\ gdp_{it} + {}_{3}D_1 + {}_{4}log\ NW_{T+} + {}_{5}log\ BR_t + {}_{6}log\ atm_t + \mu$$

عينة وبيانات الدراسة

تم الاعتماد فى الدراسة على مجموعة من المؤشرات الجزئية لقياس الشمول المالي الذي يصدرها البنك الدولي والمؤشرات الكلية مثل (gdp)، أما بيانات(التسهيلات الائتمانية المباشرة، عدد البنوك وفروعها، عدد العاملين) فقد تم تقديرها عشوائيا.

أما مؤشر السعادة العالمي فقد تم الحصول عليه من شبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة، للفترة من عام (٢٠١٥-٢٠١٧م) نظراً بأن تلك الفترة التي يتوافر عنها بيانات لمؤشر السعادة الاقتصادية.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على تحليل السلاسل الزمنية باستخدام أسلوب التكامل المشترك لفحص السكون، كون الأخير يُعد مهماً فى تحليل السلاسل الزمنية، وللحصول على نتائج سليمة.

نتائج النموذج القياسي

جدول رقم (٣)

Variable	ADF		PP	
	Level	1stDifference	level	1stDifference
log Hs	1.11577-	1.5063	1.37378-	2.885681-
log gdpc	3.956271	0.6194-	2.8856	1.099214-
atm log	1.768894	292176.	1.71808	2.914351-
log BR	1.87225	2.94679	0.22127	2.90135-
logNW	0.59253-	9.84019	0.58986	3.82473-

نلاحظ من الجدول رقم (٣) الآتي:

أن كل متغيرات الدراسة غير ساكنه فى المستوى (level)، حيث تحقق شرط السكون فى المتغيرات بعد أخذ الفرق الأول لها، وبناءً عليه فإن السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج متكاملة، ونظراً لعدم ثبات البيانات فى النموذج القياسي فى المستوي الأول ، وبعد التأكد من التكامل المشترك سيتم استخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كُلياً، من أجل إعطاء التقدير الأمثل لانحدارات التكامل المشترك

جدول رقم (٤)

نتائج تقدير النموذج القياسي باستخدام (FM-OLS)

Variable	coefficient	S.E	t-statistics	Value p
Log DF	0.265993	0.132247	2.011333	0.640
LogDA	0.966865	0.334870	2.887375-	0.0119
LogBR	0.569696	0.413607	1.377383	1.900
LogNW	0.788564	0.366818	2.149745	0.0495
DD	0.098193-	0.041717	2.353796-	0.0337
C	5.50158	1.809477	3.067272	0.0084
(R2:0.825) (ajdR2:0.762) معنوية عند مستوي 10%				

نلاحظ من الجدول السابق رقم (٤) الآتي:

قيمة معامل التحديد للنموذج (R٢: ٠,٧٦٢) ، والتي تُشير إلى أن المتغيرات المستقلة تُفسر بأن ما نسبته (٧٦,٢٪) من التغير الحادث فى السعادة الاقتصادية فى الدول العربية، وأن النسبة الباقية من (١٠٠٪) ترجع لمتغيرات أخري غير مُدرجة فى النموذج.

بينما كانت ودائع المواطنين معنوية عند (١٪)، كما بلغت مرونة ودائعهم (٠,٩٦-) أي زيادة ودائعهم بمعدل (١٠٠٪) ، الأمر الذي أسهم فى انخفاض السعادة الاقتصادية فى الدول العربية بنسبة (٩٦٪).

أما متغير عدد فروع البنوك فكانت غير معنوية، حيث بلغت مرونته (٠,٥٦) ، أي زيادة عدد فروع البنوك بنسبة ١٠٠٪ سيؤدي إلى ارتفاع السعادة اقتصادية بنسبة (٥٦٪).

أما متغير الأوضاع السياسية فقد جاءت نتائجه المعنية عند مستوى دلالة (٥٪)، حيث بلغت مرونته (٠,٠٩-)، أي الأوضاع السياسية والأمنية غير مستقرة فيبعض الدول العربية ؛ مما يؤثر تأثيرا سلبيا على السعادة الاقتصادية أي انخفاضها بمعدل نحو (٠,٩٪) .

ونظرا لوجود متغيرات أخري تعكس الشمول المالي بشكل أكثر ستقوم الدراسة بقياس الارتباط بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فى الدول العربية و متغير (عدد أجهزة الصراف الآلي عدد بطاقات الائتمان، عدد نقاط البيع)؛ حيث

توصل نموذج قياس أثر الشمول المالي ونصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي على السعادة الاقتصادية إلى النتائج التالية فى الجدول التالي.

جدول رقم (٥)

	Per Capita GDP
معامل الارتباط	
عدد نقاط البيع	٠,٨٣
عدد بطاقات الائتمان	٠,٨٩
عدد أجهزة الصراف الآلي	٠,٧٣

نلاحظ من الجدول رقم (٥) الآتي:

وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة (عدد نقاط البيع، عدد بطاقات الائتمان، عدد أجهزة الصراف الآلي) على السعادة الاقتصادية المتمثلة فى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من عام (٢٠١٥-٢٠١٧م)، وهذا يعني وجود علاقة قوية بين الشمول المالي والسعادة الاقتصادية فى الدول العربية، حيث بلغ معامل الارتباط بين عدد نقاط البيع والسعادة الاقتصادية (٨٣٪)، وهذا يعنى قوة العلاقة الايجابية بين عدد نقاط البيع وبين السعادة الاقتصادية فى الدول العربية، كما بلغ معامل الارتباط بين عدد بطاقات الائتمان والسعادة الاقتصادية (٨٩٪) ؛ مما يدل على قوة العلاقة الإيجابية بينهما، وأخيراً عدد أجهزة الصراف الآلي والتي بلغ معامل الارتباط بينها وبين السعادة الاقتصادية (٧٣٪)؛ مما يدل أيضاً على قوة وايجابية العلاقة بين عدد أجهزة الصراف الآلي وبين السعادة الاقتصادية .

النتائج والتوصيات

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الشمول المالي على السعادة الاقتصادية فى الدول العربية خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠١٧م)، وذلك باستخدام بيانات السلاسل الزمنية، وقد توصلت إلى عدد من النتاج من أهمها كما يلي:

١. بلغت مرونة ودائع المواطنين (٠,٩٦-)، أي زيادة بمعدل (١٠٠٪)؛ مما أثر سلباً على السعادة الاقتصادية للدول العربية.

٢. بلغت مرونة الأوضاع السياسية (٠,٠٩-)، أي زيادة بمعدل (١٠٠٪)؛ مما أثر سلباً على السعادة الاقتصادية للدول العربية.

٣. وجود علاقة إيجابية قوية بين متغيرات الشمول المالي وبين السعادة الاقتصادية فى الدول العربية، والتي تمثلت فى (عدد نقاط البيع، وعدد أجهزة الصراف الآلي، عدد بطاقات الائتمان)، ووفقاً لذلك يُعد المحدد الأساسي لكل من الشمول المالي والسعادة الاقتصادية يتمثل فى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

٤. تعكس تحديات الشمول المالي عدم الأمان والاستقرار للدول العربية.

٥. ترتكز السعادة الاقتصادية على المفاهيم الجوانب الاجتماعية والنفسية ولم تقف عند حدود الدخل والناتج المحلي الإجمالي.

التوصيات:

وفى إطار النتائج السابقة، توصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات تتمثل فى الآتي:

١. ضرورة حساب مؤشر الشمول المالي الإجمالي على مستوي العالم.

٢. ضرورة تركيز المؤسسات المالية على المنتجات المالية التي تُشجع على الشمول المالي والتي لابد أن تكون بسيطة، وبأسعار منخفضة تناسب كل فئات المجتمع، مما يُسهم فى تحقيق السعادة للمواطنين.

٣. ضرورة توعية المواطنين بأهمية الاستثمار فى المشاريع الإنتاجية، مما يسهم فى تحقيق رفاهيتهم، ومن ثم تحقيق السعادة لهم.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية

١. أحمد سرور، منى حجـازي ، تزايـد الدور... كيف لمصر أن تحقق الشمول المـالي؟ جمهورية مصـر العربـية، ٢٠١٧م. مـتاح عـلى الرابط التالي: http:// elbdil-pss.org/author/ahmed-mona

٢. أحمد فؤاد خليل، آليات الشمول المالي نحو الوصل للخدمات المالية، بحث منشور، مجلة الدراسات المالية المصرفية، ج(٢٣)، ع(٣)، ٢٠١٥م.

٣. بنك الجزائر، الشمول المالي، تقرير منشور، ٢٠١٧م.

٤. بهنار علي القرة، الشمول المالي : دولة قطر أنموذجاً، بحث منشور ، مجلة الإدارة والقيادة الإسلامية، ج (٢) ، ع (١)، ٢٠١٧م .

٥. جلال الدين بن رجب ، احتساب مؤشر مُركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي فى الدول العربية ، تقرير منشور، صندوق النقد العربي ،٢٠١٨م .

٦. رشيد بوعافية، واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي فى الدول العربية، بحث منشور ، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية(٨١)،٢٠١٨م .

٧. ريهام ممدوح، العلاقة بين الاقتصاد التشاركي والسعادة الاقتصادية ، بحث غير منشور ، المؤتمر السنوي الرابع بعنوان "من النمو الاقتصادي إلى السعادة الاقتصادية ". كلية العلوم الإدارية – قسم الاقتصاد، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ،٢٠١٨م .

٨. سمير عبد الله، الشمول المالي فى فلسطين، معهد أبحاث الدراسات الفلسطينية، فلسطين، ٢٠١٦م.

٩. فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي فى الدول العربية، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، تقرير منشور ، صندوق النقد العربي،٢٠١٧م .

١٠. المجلس العالمي للسعادة ، التقرير العالمي لسياسات السعادة، القمة العالمية للحكومات،٢٠١٨م

١١. مركز المشروعات الدولية الخاصة، سلسلة التحول نحو اقتصاد غير نقدي، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، غرفة التجارة الأمريكية ، واشنطن،٢٠١٧م.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Arab Monetary Fund CGAP Financial Inclusion Measurement in the Arab World Working Paper CGAP 2017.

12. Cobb C. Halstead T. and Rowe J. If the GDP is up why is America down? 1995 The Atlantic Online.
13. Easterlin R.A Does economic growth improve the human lot? Some empirical evidence in: Economic Growth: Essays in Honor of Moses Abramovitz Academic Press New York 1974.
14. Frey B. S. and A. Stutzer "What Can Economists Learn
15. Frey.Brunos Stutzer.Alois the Economics of Happiness World Economics Vol.3 No 1 January-March 2002.
16. From Happiness Research?" Journal of Economic Literature 40 2002
17. H R Khan: Financial inclusion and financial stability: are they two sides of the same coin Address by Shri H R Khan Deputy Governor of the Reserve Bank of India at BANCO 2011 organized by the Indian Bankers Association and Indian Overseas Bank Chennai.
18. Menzies Malcolm. The Current State Of Knowledge about Financial Education and Financial Literacy Commission for Financial Literacy and Retirement Income Novemeber2013.
19. Mogilner Jennifer Aaker Sepandar and D.Kamvar How Happiness Affects Choice Journal of Consumer Research 2012
20. Ostanza R. and Sutton P. Global estimates of market and non-market values derived from nighttime satellite imagery land cover and ecosystem service valuation Ecological Economics 2000 41 509–527.

.12 Sachs J. D. Layard R. & Hell well J. World Happiness Report 2018 (No. id: 12761). Statistical Appendix 1 for Chapter

22. Tuugi Chuluun Local Happiness and Firm Behavior: Do Firms in Happy places Invest More? Loyola University Maryland Carol Graham Brookings institution- Center on Social Economic Dynamics; University of Maryland.

23. Oswald A.J Happiness and economic performance Economic Journal 1997.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر الشمول المالي فى تحقيق السعادة الاقتصادية للدول العربية؛ نظراً لأهمية الشمول المالي المتمثلة فى مكافحة الفقر، والجوع، والبطالة، فضلاً عن مساهمته فى تحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز النمو الاقتصادي، وذلك ما تبرزه التقارير الاقتصادية من معاناة معظم الدول العربية من فقر وجوع من جهة، وتدني مؤشرات الشمول المالي لتلك الدول كمجموعة من ناحية أخرى ، إلى جانب الحياة الاجتماعية التي ترتبط بتحسين الحالة المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم، وذلك من خلال توسيع نطاق الخدمات المالية والمصرفية لكل فئات المجتمع.

لذلك أعطت بعض التقارير الأولوية للشمول المالي باعتباره عاملاً أساسيا فى تحقيق تنمية اقتصادية، وتعزيز النمو الاقتصادي من خلال تبني متطلباته القائمة على دراسة العوامل المادية والاقتصادية والتنظيمية والثقافية التي تُحد من فرص وصول الخدمات المالية الرسمية، وتؤثر خاصةً على كل من الشباب والمرأة والفقراء بما تؤدي إلى رفاهيتهم، ومن ثمَّ تحقيق السعادة الاقتصادية لهم.

الكلمات الدالة: الشمول المالي، السعادة الاقتصادية، الدول العربية.

The impact of financial inclusion on achieving economic happiness - The case of Arab countries -

Dr. Ahmed Al-Esawy

Abstract:

The aim of this study is to explain the impact of financial inclusion on achieving the economic happiness of the Arab countries, given the importance of financial coverage in fighting poverty, hunger and unemployment, as well as its contribution to achieving social justice and promoting economic growth. On the one hand, and the low indicators of the financial coverage of these countries as a group, on the other hand, in addition to social life that is linked to improving the living conditions of citizens, especially the poor, through the expansion of financial services and banking for all segments of society.

Therefore, some reports have prioritized financial inclusion as a key factor in achieving economic development and promoting economic growth through the adoption of its requirements based on studying the physical, economic, regulatory and cultural factors that limit the access of official financial services and especially affect youth, women and the poor. Their welfare, and thus achieve their economic happiness.

Keywords: financial inclusion, economic happiness, Arab countries.